Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وأمثلة ذلك كثيرة جداً فى الشواهد التى استند إليها الأستاذ إبراهيم مصطفى أو ابتدأ بها ابتداء من عنده فى كتاب « إحياء النحو » وفى غيره من دراساته اللغوية ، وفيما يلى قليل من ذلك الكثير :

روى الأستاذ قصة الإمام أبى على الفارسى مع عضد الدولة فقال : إن عضد الدولة سأله : « لماذا ينصب المستثنى فى نحو قام القوم إلا زيداً ؟ فقال الإمام : بتقدير أستثنى زيدا . قال عضد الدولة : لم قدرت أستثنى ؟ هلا قدرت : امتنع زيد ، فرفعت ؟ فلم يحر الفارسى جواباً وقال هذا الذى ذكرته لك جواب ميدانى ، فإذا رجعت ذكرت الجواب الصحيح » .

والظاهر من سياق القصة أن الإمام أبا على الفارسى تجنب اللجاجة عمداً مع الأمير فى ذلك المجلس لسبب رآه وهو يرجئ الجواب الصحيح إلى موضعه من البيان . وإلا فإن الجواب يسير لو أراده أبو على لترجيح تقديره فى هذا المقام ، فإن الأفعال التى تستخدم للاستثناء تدل على معنى الحرف الذى ينوب عنها ، فيأتى معنى « إلا » موافقاً لمعنى حاشا وما خلا وما عدا وكل فعل يستثنى ما بعده على هذا القياس ، ولا موجب لإعطاء الحرف هنا معنى غير معنى الفعل الذى يدل مثل دلالته ، إلا أن يكون حرفاً من حروف الجر فى حكمه المعروف .

ومن الخطأ فى تطبيق القياس أن يحسب الأستاذ إبراهيم كثرة الفتحة على أواخر الكلمات بحساب العدد وهو فى مقام النظر إلى « حكم » الكلمة بين أحكام سائر الكلمات .